الامم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والأربعون

الوثائق الرسمية *

اللجنة الخامسة
الجلسة ٥٦
المعقودة يوم الثلاثاء
٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة والخمسين

الرئيس : السيد أمنيوس (السويد)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

تنظيم الاعمال

البند ٤٣ من جدول الاعمال : الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة (تابع)

البند ١١٧ من جدول الاعمال : الازمة المالية للامم المتحدة

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/42/SR.56
16 December 1987
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

87-57515 ٥٧١٠٧

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

تنظيم الاعمال

١ - الرئيس : أعلن أنه اجتمع مؤخرا برئيس الجمعية العامة وأبلغه بأن أعضاء مكتب اللجنة الخامسة يرون أن اتمام أعمال اللجنة على نحو منظم يستلزم اجتماعات ومفاوضات ستستمر حتى ١٦ أو ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . وأن رئيس الجمعية العامة ، كان يرتقب أصلا أن تختتم اللجنة الخامسة أعمالها في ١١ كانون الاول/ديسمبر ، ولذلك فإنه يرى أن هذه الخطة غير مقبولة ، غير أنه وافق على أنه بوسع اللجنة أن تنهي أعمالها يوم الاحد ، ١٣ كانون الاول/ديسمبر ، حتى يمكن اختتام دورة الجمعية العامة يوم الثلاثاء ، ١٥ كانون الاول/ديسمبر .

٢ - السيد فونتين - أورتيز (كوبا) : قال انه غير متأكد من أن اللجنة الخامسة يمكن أن تلبي رغبة رئيس الجمعية العامة . وعلى الرغم من أنه جرى النظر في امكانية تحديد مدة الدورة الثانية والاربعين بعشرة أسابيع ، فإنه فهم أن الجمعية العامة سوف تبت في الأمر في النهاية ، في ضوء الظروف السائدة في ذلك الوقت . وأوضح أن وفده لن يقبل بأي موعد نهائي تضطر معه اللجنة إلى اتخاذ قرارات متسرعة في مسائل تتعلق بعمل المنظمة ، وانه يرفض العمل تحت الضغط . ونبه إلى أنه ما لم يتح للجنة الوقت الكافي للنظر على نحو منظم ، في جميع البنود المعروضة عليها ، فإنه سوف يقترح تأجيل بعض البنود إلى الدورة الثالثة والاربعين .

٣ - السيد مالونغدي (الصين) : قال انه يشعر بخيبة أمل بسبب رد فعل رئيس الجمعية العامة ، الذي يبدو أنه لم يراع أن اللجنة الخامسة تعطلت بسبب الدورة المستأنفة للجنة البرنامج والتنسيق أو أن البنود التي لم يتم التوصل إلى حل بشأنها تمثل "الجزء الاساسي" من جدول أعمال اللجنة الخامسة . وطالب بتوفير الوقت الكافي للمناقشة ، ولاسيما ، بالنسبة للبند من جدول الاعمال المتعلق بالازمة المالية .

٤ - الآنسة بيرن (أيرلندا) والسيد فاهر (كندا) والسيد سفياني (المغرب) والسيد لوبيز (فنزويلا) والسيد منديز (الفلبين) : قالوا انهم واثقون من امكان إحراز تقدم سريع إذا التزمت الوفود خلال المشاورات الجارية حاليا بالتحدث عن القضايا الحقيقية بدلا من المسائل الثانوية .

٥ - السيد العجوزي (الجزائر) : قال انه يتفق مع المتحدثين السابقين بانه يمكن احراز تقدم سريع إذا التزمت الوفود بالتحدث في القضايا الحقيقية خلال المشاورات غير الرسمية الجارية حاليا .

٦ - السيد موراي (ترينيداد وتوباغو) : لاحظ أن من الواضح أن تمديد الجمعية العامة لايام قلائل سوف يتكلف أموالا ، إلا انه ينبغي أن توضع في الاعتبار ايضا التكاليف غير المنظورة المترتبة على اتخاذ قرارات متعجلة أو تأجيل بعض المواضيع إلى الدورة الثالثة والاربعين . وقال انه بذل الكثير من الوقت والجهد في التفاوض بشأن قضايا غير عامة ، وانه يعتقد أن اللجنة أوشكت على التوصل إلى اتفاق بشأن الكثير منها . وان من المؤسف ضياع الفرصة التي عملت الوفود من أجل تحقيقها .

٧ - الرئيس : قال انه سينقل آراء اللجنة إلى رئيس الجمعية العامة .

البند ٤٣ من جدول الاعمال : الأزمة المالية الراهنة للامم المتحدة (تابع) (A/42/7 ، A/42/16 (الجزء الاول) و Add.1 ، A/42/283 و 841 و 861)

البند ١١٧ من جدول الاعمال : الأزمة المالية للامم المتحدة (A/C.5/42/31)

٨ - الامين العام : عرض تقريره عن الأزمة المالية الراهنة (A/42/841) فقال ، إن الإجراء الذي يجب اتخاذه بشأن الحالة المالية الحالية للمنظمة لا يمكن أن يتأخر أكثر من ذلك . ومع أنه سيكون سعيدا جدا إذا ثبت خطأ تنبؤاته ، فإن البيانات المالية وأنماط الاشتراكات خلال السنوات الاخيرة تبين أن الامم المتحدة قد تعجز عن الوفاء بالتزاماتها في الربع الثالث من عام ١٩٨٨ . واقترح عدة تدابير ، تسمح في حالة اعتمادها ، باستمرار العمليات الاساسية حتى نهاية عام ١٩٨٨ على الاقل وتوفر الوقت اللازم لتنفيذ حلول طويلة الاجل . ولذلك فإنه يطلب من اللجنة الخامسة أن تنظر بصورة عاجلة وايجابية إلى هذه التدابير أو أي تدابير أخرى يكون لها نفس التأثير .

٩ - وأردف قائلا ، ومن المفارقات ، ان الأزمة حدثت في الوقت الذي ظهرت فيه دلائل تشير إلى تزايد الوعي على الصعيد العالمي بضرورة أن تكون الامم المتحدة أكثر قوة وفعالية . وقال ان الدول الاعضاء لديها الامكانيات اللازمة لضمان هذه الفعالية وان من مصلحتها جميعا أن تفعل ذلك . ومن الضروري ، لتفادي الحاق ضرر دائم بالبرامج والهياكل ، ان تفي الدول الاعضاء بالتزاماتها المالية السابقة والراهنة في عام

(الامين العام)

١٩٨٨ فورا وبالكامل . وأوضح أن أهم عنصر في المساعي الرامية إلى وضع أساس مالي للمنظمة يكون ثابتا ومستقرا ويعول عليه ، بدرجة أكبر ، مازال هو قيام الدول الاعضاء بدفع انصبتها المقررة في حينها وفقا للجدول الذي تضعه الجمعية العامة وللنظام المالي . ومن الضروري أيضا أن تحظى الميزانية البرنامجية بالموافقة العامة للدول الاعضاء وتاييدها .

١٠ - وذكر إن روح التراضي التي اتسم بها قرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣ تشكل عنصرا آخر مهما في هذه المساعي . صحيح أن كل المفاهيم التي يقوم عليها ذلك القرار لم تتحقق بصورة كاملة بعد ، إلا أن ضمان مستقبل المنظمة أمر حيوي . وقال ان من الواضح أن الامم المتحدة معرضة للخطر وناشد كل الدول الاعضاء المحافظة على الاتفاقات الواردة في القرار .

١١ - وقال إن تقديرات الميزانية البرنامجية الاولية التي تقدم بها توفر اساسا سليما وواقعيا لتنفيذ البرامج المأذون بها ، وأن العمل التفصيلي والشامل الذي قامت به اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية قد يسر إلى حد كبير على اللجنة الخامسة النظر فيها . وبما أن الاصلاحات التي اقرتها الجمعية العامة على أساس توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة لن تنفذ بصورة كاملة حتى نهاية فترة السنتين ، فإن هناك حاجة للمرونة خلال فترة الانتقال . وقال انه ، مع ذلك ، أخذ بعين الاعتبار في مشروع الميزانية الاثر الذي يمكن توقعه بنتيجة التنفيذ التدريجي لتلك الاصلاحات من حيث الاحتياجات من الموارد . وكذلك ، فرغم أن الاجراء المنقح المتعلق بالميزانية لا يمكن تنفيذه بصورة كاملة حتى عام ١٩٨٨ ، فإنه يعتقد أنه ينبغي البدء بميزانية فترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ باستعمال صندوق للطوارئ ، ولو على المستوى المتواضع الذي اقترح خلال المناقشات الجارية . وبذلك يمكن البدء باتباع المقصد الواضح للقرار ٤١/٢١٣ واكتساب الخبرة التي قد تسهل التنفيذ الكامل والفعال للاجراء الجديد في فترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

١٢ - وأعرب عن أمله في أن تنتقل اللجنة الخامسة بنشاط إلى اتخاذ قرار بشأن توصيتها إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بمضمون الميزانية ومستواها . فالميزانية البرنامجية ، رغم انها تعتبر أحيانا وثيقة ادارية إلى حد كبير ، ذات أهمية في فعالية الامم المتحدة ولها بذلك أهمية سياسية كبيرة . وقال إنه مستعد للمساعدة في

(الامين العام)

التغلب على أية صعوبات قد تنشأ خلال المناقشات القادمة في اللجنة وإنه يظل يامل في أن تبدأ الدول الاعضاء باتخاذ الاجراءات اللازمة لكفالة ملاءة المنظمة وضمان استقرارها المالي في المستقبل .

١١ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قدم تقرير اللجنة الاستشارية عن الازمة المالية الراهنة (A/42/861) وقال إنه ما زال ، بتاريخ ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، مبلغ قدره ٣٧٦,٥ مليون دولار من الانصبة المقررة في الميزانية العادية لعام ١٩٨٧ ، غير مدفوع ، بينما يبلغ مجموع الانصبة المقررة غير المدفوعة مقدار ٣٥٦,٨ مليون دولار . وبافتراض أن يكون نمط توقيت الدفعات ومقاديرها في عام ١٩٨٨ مثل ما كان عليه الحال في عام ١٩٨٧ ، فإن من المتوقع أن ينضب النقد في آب/اغسطس ١٩٨٨ . وفي مواجهة احتمال نقص التمويل في عام ١٩٨٨ ، طلب من الجمعية العامة : (أ) زيادة صندوق رأس المال المتداول بمقدار ١٠٠ مليون دولار ليصل إلى مستوى ٣٠٠ مليون دولار ؛ (ب) تفويض الامين العام باقتراض مبلغ يصل إلى ٥٠ مليون دولار بالاسعار التجارية ؛ (ج) تفويضه اصدار شهادات مديونية بالمبالغ المتأخرة تسدد بدون فائدة عندما تدفع المتأخرات بكاملها .

١٤ - ومضى يقول إن اللجنة الاستشارية تتفق مع الامين العام في الرأي بأن الحل الطويل الاجل الوحيد للازمة المالية الراهنة هو أن تدفع جميع الدول الاعضاء أنصبتها المقررة بكاملها وفي وقتها ، وتشترك معه في القلق بشأن خطورة الازمة التي تتطلب حلا سياسيا طويل الاجل ، نظرا لكونها بصورة أساسية أزمة سياسية في الاصل . وبانتظار تحقيق هذا الحل ، قدم الامين العام مقترحاته في الوثيقة A/42/841 ، كما وردت آراء اللجنة الاستشارية وتوصياتها ذات الصلة في الفقرات من ٥ إلى ٧ من الوثيقة A/42/861 . وقال إن اللجنة الاستشارية لم تتمكن ، لعدد من الاسباب ، من الموافقة على التوصيات (أ) و (ب) لكنها لا تعترض على اصدار شهادات مديونية ، رهنا بالشروط الموجزة في الفقرة ٧ من تقريرها .

١٥ - وقال إنه فيما يتعلق بالازمة المالية للامم المتحدة ، يعالج الفرع الثاني من الوثيقة A/C.5/42/31 ، الذي تؤيده المرفقات من الاول إلى السابع ، العجز المالي الحالي والمتوقع وحالة التدفق النقدي للمنظمة . فالعجز المالي القصير الاجل ، على النحو الذي حددته الفقرة ٨ ، والمسقط حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، يقدر حاليا بمبلغ ٣٥١,٦ مليون دولار . وتوفر الفقرات من ١٤ إلى ٢٠ معلومات عن دفع الانصبة المقررة للميزانية العادية . وقال إن اللجنة الاستشارية لاحظت أنه ، على الرغم من

(السيد مسيلي)

رغبة بعض الدول الأعضاء في تقديم مواعيد مدفوعاتها ، فإن النسبة المئوية للاشتراكات المدفوعة بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، اقل من النسبة المئوية المماثلة في عام ١٩٨٦ . كما لاحظت أن مجموع الاشتراكات غير المدفوعة بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، بلغ ٥٢٣,١ مليون دولار ، بالمقارنة مع الرقم البالغ ٣٥٦,٨ مليون دولار بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، على النحو المذكور في تقرير اللجنة الاستشارية عن الازمة المالية الراهنة .

١٦ - وأضاف يقول إنه عملا بقرار الجمعية العامة ٣٠٤/٤١ ألف ، تضمن الفرع الثالث من تقرير الأمين العام استعراضا لممارسات المؤسسات الاخرى في منظومة الامم المتحدة من أجل تحقيق السداد العاجل والكامل للانصبة المقررة . وقال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن الامم المتحدة لم تطبق عقوبات أو حوافز على أساس توقيت دفع الانصبة المقررة وأن خبرة المؤسسات الاخرى في منظومة الامم المتحدة لا تقدم بعد أساسا لتقييم فعالية مثل هذه الخطط .

١٧ - وأردف قائلا إن المرفق الرابع من التقرير يبين نتائج تعليق تنفيذ المواد ٤-٣ و ٤-٤ و ٥-٣(د) من النظام المالي فيما يتعلق بالزيادات الموجودة في نهاية عام ١٩٧٣ وفي نهاية الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ . وقد قدر المبلغ الاقصى المتوقع تحقيقه بنتيجة ذلك التعليق بـ ٥٩,٦ مليون دولار . ورغم أنه لم يتضح من التقرير ما اذا كان هناك مقترح محدد بتعليق تلك المواد فيما يتصل بوجود أية وفورات في الميزانية العادية في نهاية فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، فإن اللجنة الاستشارية توصي ، نظرا للحالة التي يصفها الامين العام ، بأن تعلق هذه المواد بالفعل خلال فترة السنتين تلك . أما اذا تحسنت الحالة في المستقبل فيما يتعلق بالانصبة المقررة غير المدفوعة ، فيمكن للجمعية العامة عندئذ أن تقرر بشأن صرف المبالغ المعلقة (أو أجزاء منها) .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥